

2018 / 83

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على ملحق اتفاقية القرض المبرم بتاريخ 08 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي.

فصل وحيد:

تمت الموافقة على ملحق اتفاقية القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 08 جوان 2018 بين الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Eximbank Turk) بمبلغ قدره مائتي مليون (200.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي.

الواردات عدد
14 نوفمبر 2018
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

2018 / 83

2018 / 83

البريد
14 نوفمبر 2018
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على ملحق اتفاقية القرض المبرمة مع البنك التركي للتصدير والتوريد

تم بتاريخ 8 جوان 2018 إبرام ملحق اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء معدات وتجهيزات تركية بمبلغ قيمه مائتي مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي ما يعادل 500 مليون ديناراً تونسياً. دخلت الاتفاقية الإطارية المبرمة بتاريخ 16 نوفمبر 2012 حيز النفاذ بتاريخ 15 أوت 2013 وتمت المصادقة عليها بقانون عدد 25 لسنة 2013 المؤرخ في 17 جوان 2013 بالرائد الرسمي عدد 49 بتاريخ 18 جوان 2013.

1. الغرض من الملحق :

يتضمن ملحق اتفاقية القرض الشروط الخاصة المتعلقة بالمساهمة في تمويل اقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي مع المحافظة على نفس الشروط المالية للاتفاقية الإطارية الموقعة بتاريخ 16 نوفمبر 2012. ومن المنتظر تخصيص كامل مبلغ القرض لفائدة وزارة الدفاع (150 م.دولار) ووزارة الداخلية (50 م دولار) لاقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي تساهم في تعزيز القدرات الدفاعية للتوقي من الإرهاب لفائدة المؤسسات المذكورتين.

2. الشروط المالية :

مبلغ القرض : مائتا مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي ما يعادل 500 مليون ديناراً تونسياً.

نسبة التمويل : يمول البنك التركي 85% من مبلغ العقود المبرمة فيما يمول الجانب التونسي القيمة المتبقية أي 15% من هذه العقود.

نسبة الفائدة : تنص اتفاقية القرض على أن نسبة الفائدة المعتمدة في السداد ستكون نسبة الفائدة التجارية المرجعية (CIRR). كما وقع الجانب التركي (كتابة الدولة للخزينة) على مذكرة تعهد التزم بمقتضاها بتخفيض هذه النسبة إلى حدود 1,5% وذلك بدفع الفارق بين النسبة المذكورة بالاتفاقية والنسبة المحددة بـ 1,5% التي سيعتمدها الجانب التونسي عند سداد فوائض القرض لدى البنك التركي للتصدير والتوريد.

مدة السداد : مدة السداد ستكون سبعة (7) سنوات منها فترة إمهال بستة (6) أشهر يمكن أن تتغير حسب نوعية التجهيزات والمعدات.

طريقة السحب : يكون السحب على هذا التمويل حسب كل عقد تم إبرامه لاقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي بعد موافقة الجهة المقرضة.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

2018 / 83